

بحار الأنوار

[108] مفاصلهم المحتجة لتدبير حكمتك لم يعقد غيب ضميره على معرفتك، ولم يباشر قلبه اليقين بأنه لاندك، وكأنه لم يسمع تبرء التابعين من المتبوعين إذ يقولون (تا) إن كنا لفي ضلال مبين إذ نسويكم برب العالمين) كذب العادلون بك إذ شبهوك بأصنامهم، ونحلوك حلية المخلوقين بأوهامهم، وجزؤوك تجزئة المجسمات بخواطرهم، وقدروك على الخلقة المختلفة القوى بقرائع عقولهم، فأشهد أن من ساواك بشئ من خلقك فقد عدل بك، والعدل بك كافر بما تنزلت به محكمات آياتك، ونطقت به عنه شواهد حجج بيناتك، وأنت أنت الذي لم يتناه في العقول فيكون في مهبط فكرها مكيفا، ولا في روايات خواطرها محدودا (1) مصرفا. ومنها: قدر ما خلق فأحكم تقديره، ودبره فألطف تدبيره، ووجهه لوجهته فلم يتعد حدود منزلته، فلم يقصر (2) دون الانتهاء إلى غايته، ولم يستصعب إذ أمر بالمضي على إرادته، وكيف؟ وإنما صدرت الامور عن مشيته، المنشئ أصناف الاشياء بلا روية فكر آل إليها، ولا قريحة غريزة أضمر عليها، ولا تجربة أفادها من حوادث الدهور، ولا شريك أعانه على ابتداع عجائب الامور، فتم خلقه وأذعن لطاعته، وأجاب إلى دعوته، ولم يعترض دونه ريث المبطل، ولا أناة المملوك فأقام من الاشياء أودها، ونهج حدودها (3) ولاءم بقدرته بين متضادها، ووصل أسباب قرائنها وفرقها أجناسا مختلفات في الحدود والاقدار، والغرائز والهيئات، بدايا خلائق أحكم صنعها، وفطرها على ما أراد وابتدعها. منها في صفة السماء: ونظم بلا تعليق رهوات فرجها، ولاحم صدوع انفراجها، وشج بينها وبين أزواجها، وذلل لها بطين بأمره والصاعدين بأعمال خلقه حزونة معراجها (4) وناداهها بعد إذ هي دخان فالتحمت عرى أشراجها، وفتق

(1) في المصدر: فتكون محدودا. (2) في المصدر

وكذا في بعض النسخ: فلم يقصر. (3) في النسخة المخطوطة: جددها. (4) في بعض النسخ:

معارجها (*).